تمـوز 2025

دراسة حـالة: مستوطنة "عطـاروت"
مخـــطط رقـــــم 0764936 - 101

# التوسّع الإستيطاني الإسرائيلي
# المكثّف في القدس الشرقية

المـركز العـربـي للتخطيـط البـديـل
The Arab Center for Alternative Planning
המרכז הערבי לתכנון אלטרנטיבי

المركز العربي للتخطيط البديل
The Arab Center for Alternative Planning
המרכז הערבי לתכנון אלטרנטיבי

HEINRICH BÖLL STIFTUNG

تم انتاج هذه الوثيقة بدعم من مؤسسة هينرش بل – مكتب فلسطين والأردن. الآراء الواردة هنا هي اراء المؤلف (المؤلفين)، وبالتالي لا تعكس بالضرورة رأي مؤسسة هينرش بل – مكتب فلسطين والاردن.

# دراسة حـالة: مستوطنة "عطــاروت"

مخطط رقم 0764936 - 101 | تمـوز 2025

# المقدمة

## أ. تسارع النشاط الاستيطاني في القدس الشرقية

منذ السابع من تشرين الأول/اكتوبر 2023، تسارعت وتيرة انشطة الاستيطان الإسرائيلية في القدس الشرقية بشكل ملحوظ، مؤشرةً للتغير الواضح في سياسة الحكومة. هذا التصعيد يأتي مع تزايد هدم بيوت الفلسطينيين في القدس الشرقية، حتى وصل إلى أرقامٍ قياسية وفاقم من الازمة الإنسانية للسكان الفلسطينيين.
في الوقت عينه، فعّلت الحكومة الإسرائيلية من جديد مشروعاً قديماً يهدف إلى تعزيز السيطرة على الأرض في القدس الشرقية، مما قد يؤدي إلى تسهيل مصادرة الأراضي وتهجير السكان الفلسطينيين.

## ب. المبادرات الاستيطانية الأخيرة في القدس الشرقية

تم دفع عدد من المخططات الاستيطانية البارزة في القدس الشرقية، نذكر منها:

- مخطط "القناة السفلى" (أُقِر في 4 كانون الأول/ديسمبر 2023): يقضي ببناء 1,792 وحدة سكنية جنوب القدس الشرقية قرب قرية أم طوبا. وهو أول مشروع استيطاني كبير وجديد في القدس الشرقية منذ مخطط "جفعات همتوس" عام 2012.
- مخطط مستوطنة "جفعات هشكيد" (أُقِر في 14 شباط/فبراير 2024): يشمل إقامة حي سكني جديد يتكون من 700 وحدة سكنية ومدارس وكنيس. يقع بشكل استراتيجي على الحافة الغربية لبلدة بيت صفافا الفلسطينية، ويهدف إلى إحكام السيطرة الإسرائيلية والحد من التوسع العمراني الفلسطيني. وهناك اقتراح بتوسّع إضافي لإضافة 388 وحدة سكنية أخرى، ليصل العدد الكلي إلى ما يقارب 1,100 وحدة، مما يعمّق الوجود الإسرائيلي ويقيّد فرص التطوير الفلسطيني والإسكان المتاح باسعار معقولة.
- مخطط مستوطنة "ناحلات شمعون" ومشروع المدرسة الدينية "أور سميح" (في الشيخ جراح): تم تقديم خطة لبناء 200 وحدة سكنية في هذه المنطقة شديدة الحساسية من خلال منظمة "ناحلات شمعون" الاستيطانية الدولية. يتضمن المشروع 15 مبنى سكنيًا وتوسيعاً لشارع دلمان. وإلى جانبه يقترح مشروع " أور سميح " توسيع مؤسسة تعليمية دينية قائمة. هذه المشاريع مجتمعة تثير مخاوف جدية من تهجير عائلات فلسطينية من الشيخ جراح، وهي منطقة تُعدّ رمزًا لمقاومة الإخلاء القسري.

إقرار هذه المخططات – ولا سيما "جفعات هشكيد" وامتدادها، إضافة إلى "ناحلات شمعون" و" أور سميح " – يقود إلى إحكام الطوق على التجمعات الفلسطينية في القدس الشرقية. هذا التوجه يقيد توسعها المستقبلي ويعزز فرض السيادة الإسرائيلية على المدينة.

في **الخريطة رقم (1)** أدناه نجد التوزيع الجغرافي للمخططات الاستيطانية الإسرائيلية الآخذة في التوسع في القدس الشرقية.

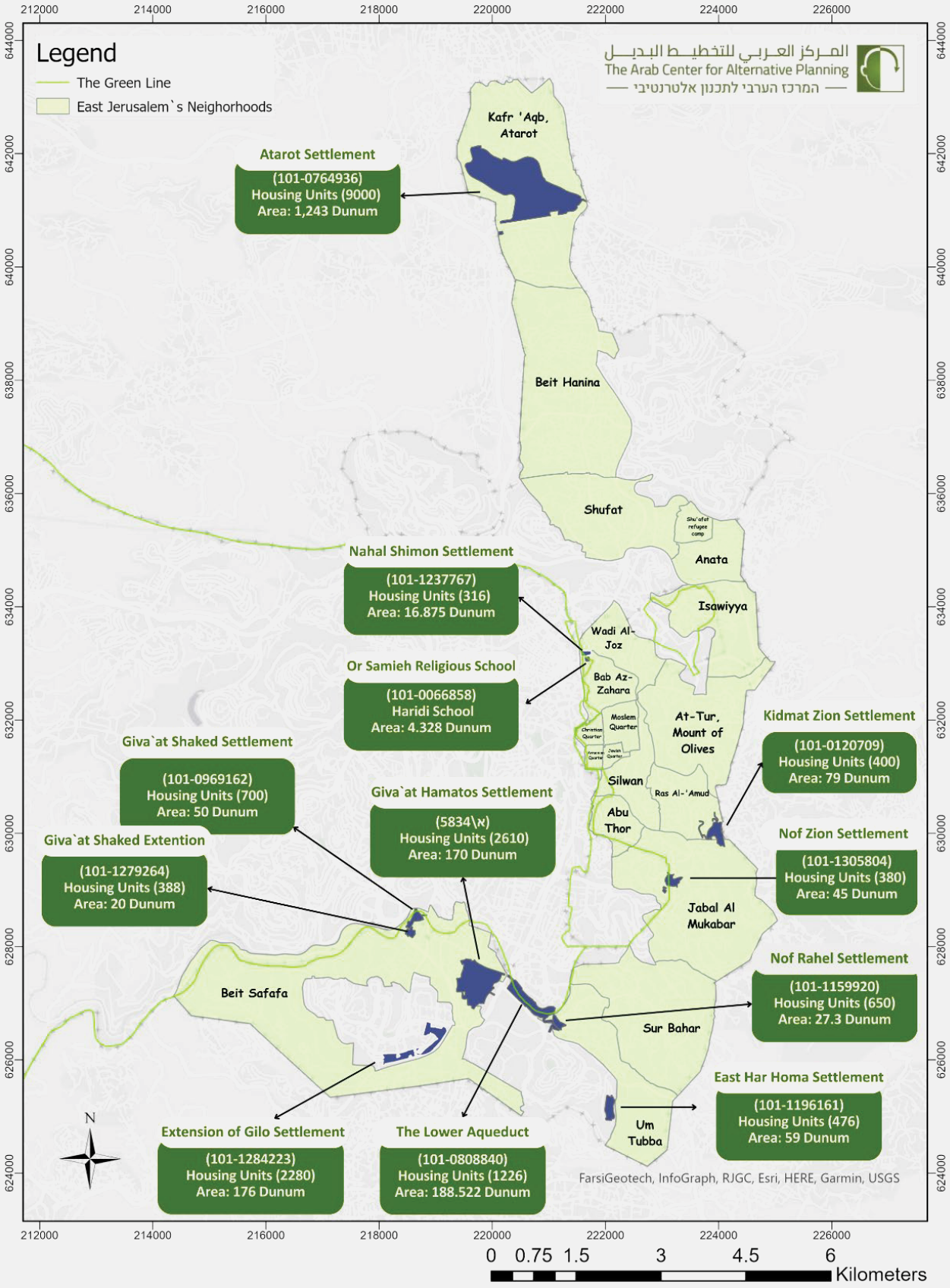


**الخريطة 1:** التوزيع الجغرافي للمخططات الاستيطانية الإسرائيلية في القدس الشرقية – 2025

# مخطط مستوطنة "عطاروت"

## أ. خلفية عامة

مخطط استيطاني واسع النطاق يُعرف باسم "مستوطنة عطاروت" (رقم 0764936 - 101) تم تقديمه للمصادقة عليه بتاريخ 3 كانون الأول/ديسمبر 2020. يستهدف المخطط أراضي قلنديا، موقع مطار القدس السابق، والمتاخم جغرافيًا للمنطقة الصناعية "عطاروت" قرب بلدة بيت حنينا الفلسطينية. ويظهر موقع المستوطنة المقترحة وسياقها الجغرافي في **الخريطة 2** أدناه:

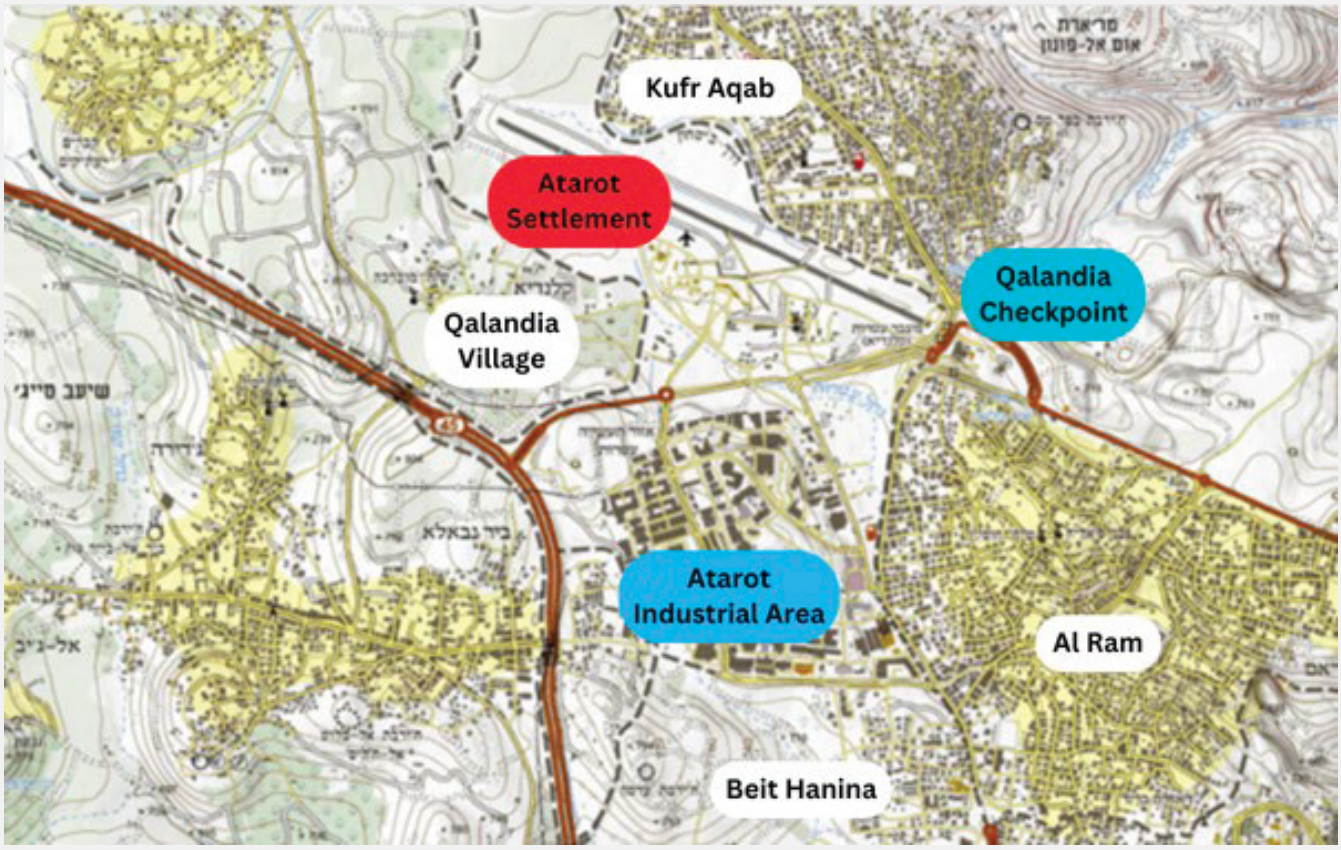


**الخريطة 2:** السياق الجغرافي لمخطط مستوطنة "عطاروت"

تستعرض هذه الدراسة وتُحلل بشكل نقدي مخطط مستوطنة "عطاروت" باعتباره عنصرًا محوريًا في الاستراتيجية الإسرائيلية الأشمل لتكريس السيطرة على القدس الشرقية. ومن خلال فحص الأبعاد المكانية والديموغرافية والقانونية والبيئية والاجتماعية-الاقتصادية للمخطط، يهدف التحليل إلى الكشف عن انعكاساته الخطيرة على مستقبل المجتمع الفلسطيني في المدينة. إذ يسهم المخطط في تفتيت الأحياء والقرى والبلدات الفلسطينية، ويعمّق عدم المساواة المكانية، ويعزز الهندسة الديموغرافية ضد حق الفلسطينيين في البقاء والعيش بكرامة في بيئتهم الحضرية التاريخية، مما يهدد إمكانية أن تكون القدس الشرقية عاصمة مستقبلية للدولة الفلسطينية، ويقوّض بشدة رفاه وحقوق سكانها الفلسطينيين.

## ب. تفاصيل المخطط المقترح لمستوطنة "عطاروت"

لا يزال المخطط في مراحله التمهيدية (نيسان/أبريل 2025). ويقترح إقامة مستوطنة إسرائيلية كبرى في شمال القدس على موقع مطار "عطاروت" (مطار قلنديا) السابق. ينص المخطط على بناء 9,000 وحدة سكنية على مساحة 1,243 دونماً، تشمل 800 وحدة سكنية محمية، مخصصة بالأساس للسكان اليهود "الحريديم".

وتوضح **الخريطة 3** الموقع الجغرافي واستخدام الأراضي للمستوطنة المقترحة.

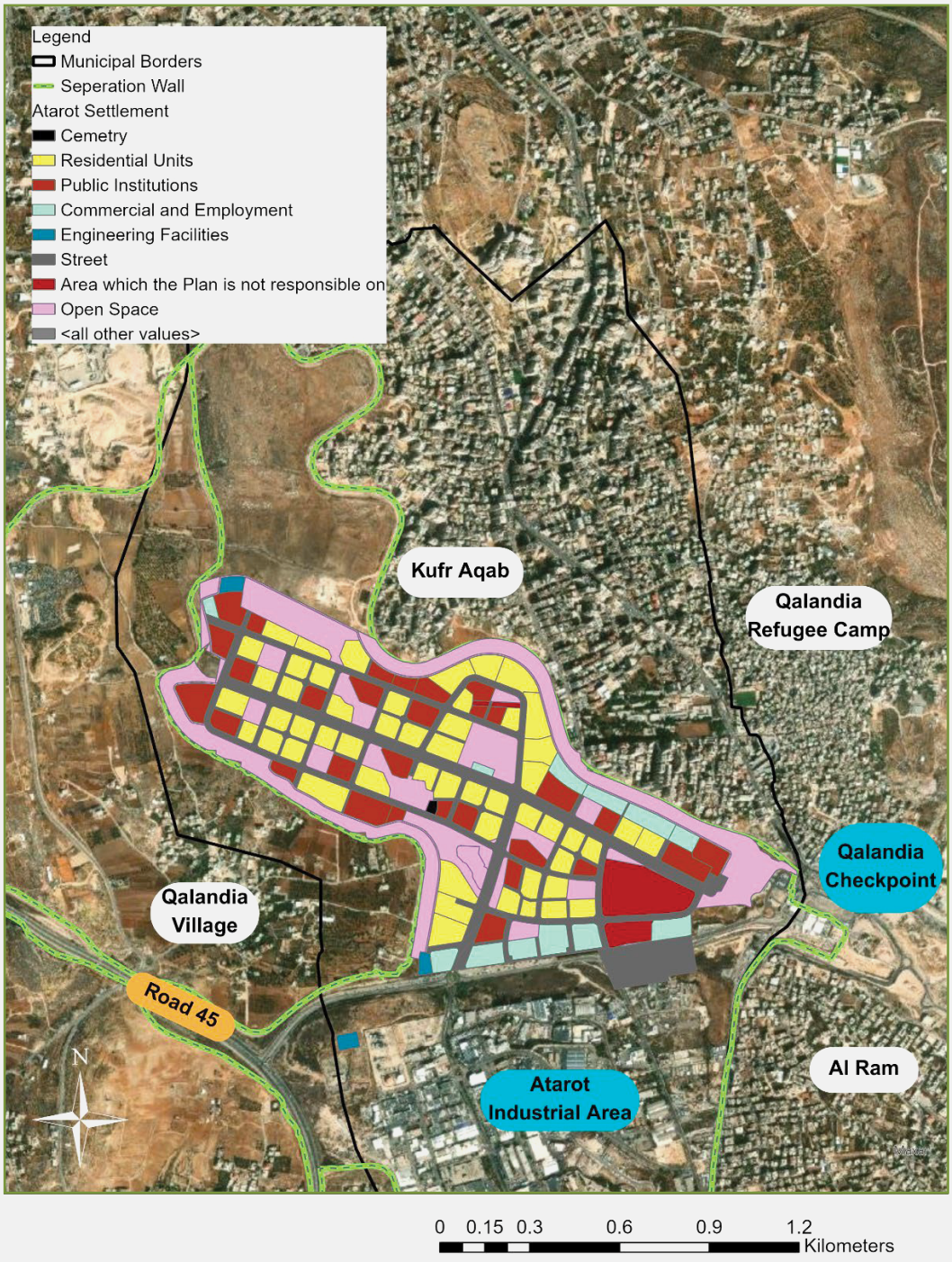


**الخريطة 3:** استخدامات الأراضي المقترحة في مستوطنة "عطاروت"

## ت. منطقة "عطاروت": السياق الجغرافي

يشير مصطلح "عطاروت" في هذه الدراسة إلى المنطقة الواقعة ضمن ما تسميه إسرائيل "القدس الكبرى"[1] يحدّها من الجنوب بلدة بيت حنينا، ومن الشرق بلدة الرام، ومن الشمال كفر عقب، ومن الغرب قرية قلنديا وطريق 443.

تضم المنطقة ما يلي: "المنطقة الصناعية عطاروت" – وهي مركز صناعي رئيسي في متروبولين القدس – وكذلك مطار قلنديا السابق، الموقع المخصص للمستوطنة الجديدة. كما يوجد مجمع سكني فلسطيني قرب المطار السابق، ويواجه سكانه خطر التهجير إذا نُفذ المخطط.

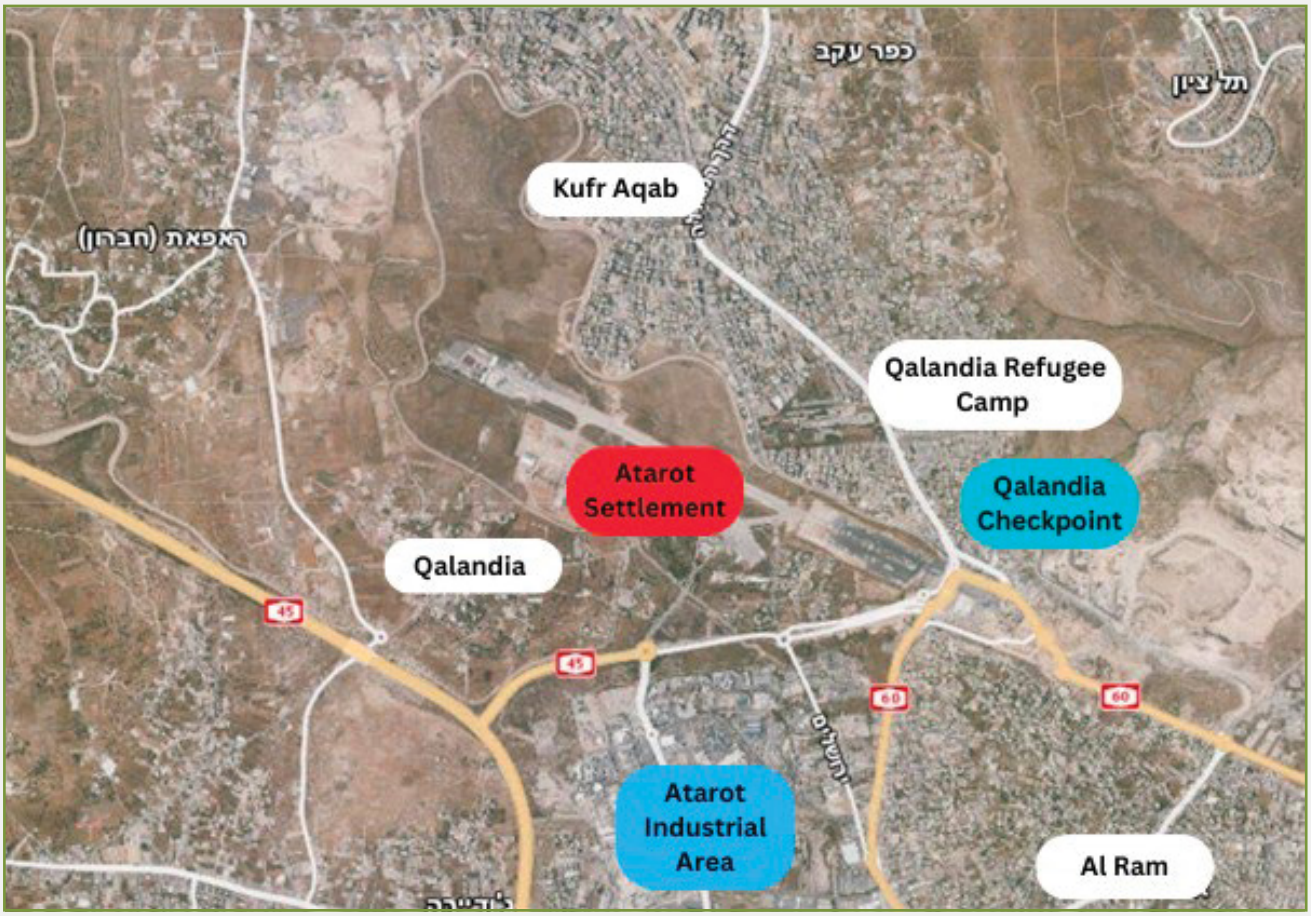


**الخريطة 4:** المشهد المكاني لمكوّنات "عطاروت" الحضرية

1. "القدس الكبرى" تتطرق إلى منطقة المتروبولين الموسعة التي تشمل الحدود البلدية والمستوطنات المحيطة في الضفة الغربية. تعريفها مختلف عليه سياسياً فهذا المصطلح يشمل المدينة ومناطق فلسطينية مجاورة تعاني من التوسع الاستيطاني وسياسات التخطيط.

**الخارطة 5** أدناه توضح منطقة "عطاروت" أكثر، مبرزةً حدود المستوطنة المقترحة ومسلك جدار الفصل العنصري، الذي يحاذي ويطوّق عدداً من المناطق بصورة غير منتظمة.

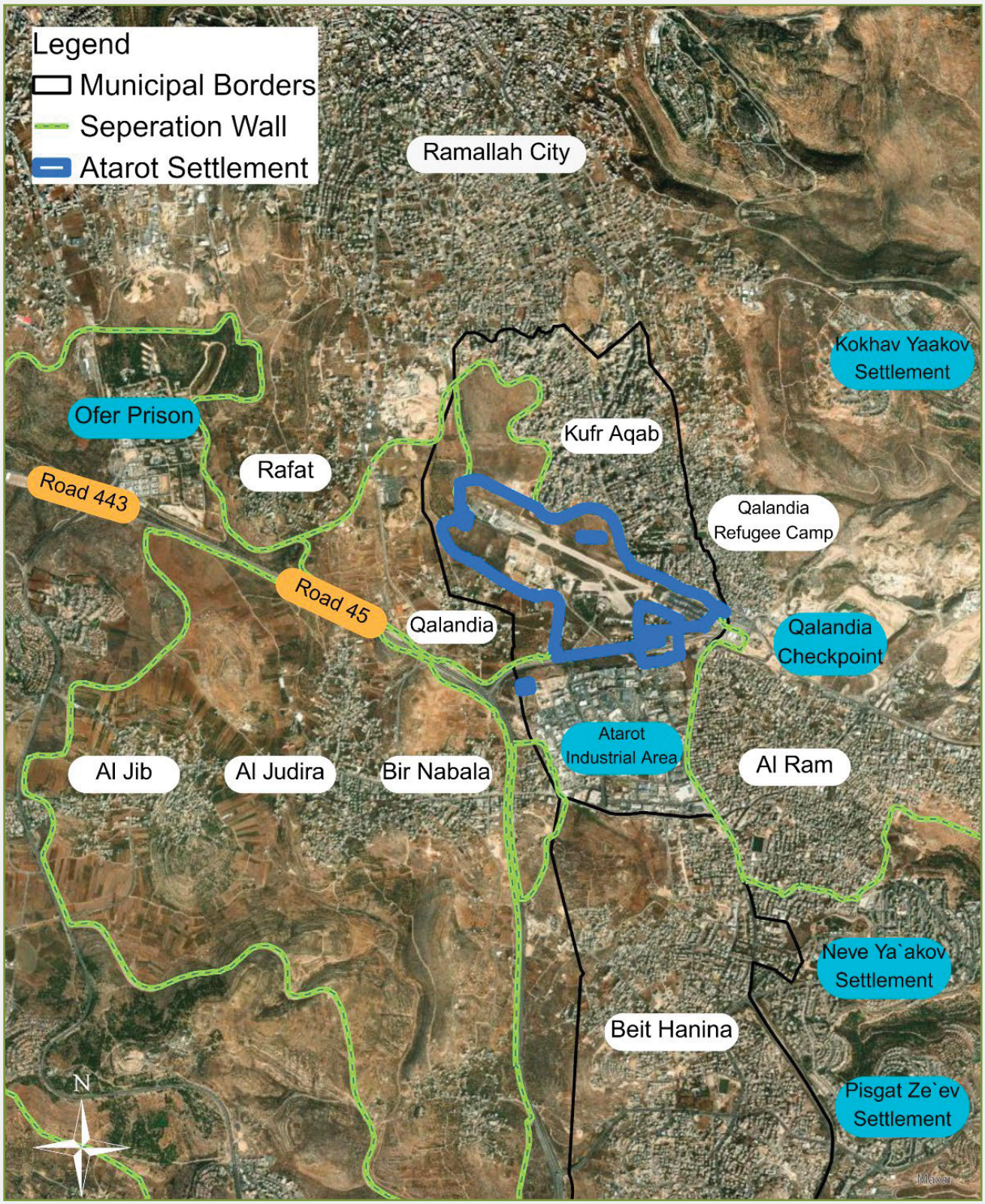


**الخريطة 5:** منطقة "عطاروت" – المستوطنة المقترحة ومحيطها الجيوسياسي

## ث. استخدامات الأراضي والبنية التحتية الاستراتيجية القائمة

الخريطة 6: التوزيع المكاني الحالي لاستخدامات الأراضي في محيط مطار قلنديا

تُظهر الخريطة 6 الوضع الراهن لاستخدامات الأراضي حول موقع مطار قلنديا السابق، وهي منطقة بغاية الأهمية الاستراتيجية بين القدس الشرقية ورام الله. تضم المنطقة مزيجًا من الاستخدامات السكنية والتجارية والصناعية والأمنية، ما يعكس التعقيدات المكانية والسياسية على الأرض.

يوجد في القسم الجنوبي نحو 25 منزلًا فلسطينيًا، يختلف عدد طوابقها بسبب محدودية الأراضي والسياسات التقييدية في التخطيط. بجوار هذه المنازل، توجد متاجر صغيرة غير رسمية لبيع قطع السيارات، ما يشير إلى نشاط اقتصادي محلي رغم غياب البنية التحتية الرسمية أو الدعم التخطيطي.

كما توجد ساحة كبيرة لوقوف الحافلات قرب حاجز قلنديا العسكري، تُستخدم كمحطة عبور حيوية لآلاف الفلسطينيين يوميًا. وتُظهر الخريطة أيضًا مباني المطار السابق المهجورة. ومن العناصر اللافتة وجود شركة إسرائيلية مرتبطة بالمؤسسة العسكرية متخصصة في أجزاء الطائرات المسيّرة، قائمة على موقع كان يُعتبر قاعدة عسكرية سابقًا، مما يثير مخاوف بيئية وتنظيمية نظرًا لقربها من المناطق السكنية.

## ج. امكانية الوصول والبنى التحتية للمواصلات

تستفيد "عطاروت" من اتصالها مع طرق رئيسية مثل شارع 45 الذي يربط المنطقة الصناعية بالقدس، وطريق 443 الذي يُعد المسار الرئيس بين القدس ومستوطنات الضفة الغربية. يُذكر أن هذا الطريق محظور إلى حد كبير على الفلسطينيين من الضفة، وهو إجراء تمييزي يقيّد حرية تنقلهم ووصولهم إلى الخدمات الأساسية. كما يقع حاجز قلنديا العسكري – أحد المعابر الرئيسة بين الضفة الغربية والقدس – على حدودها الشرقية، ما يجعل المنطقة شديدة الحساسية سياسيًا وأمنيًا.

## ح. الأوضاع الراهنة وأهداف المخطط

بالرغم من وجود منازل فلسطينية داخل موقع المطار (كما يظهر في الخريطة 6)، فقد منعت السلطات الإسرائيلية توسيعها، وعَزَلَتها عن التطوّر العمراني للبلدات الفلسطينية المجاورة شمال القدس. ان التقدم في مخطط "عطاروت" الاستيطاني على كامل مساحة مطار قلنديا المهجور سيؤدي الى هدم هذه القرية وتهجير سكانها.

ينص المخطط على بناء 9,000 وحدة سكنية على مساحة 1,243 دونمًا، منها 800 وحدة مخصصة لليهود "الحريديم" (عادةً شقق من 3-4 غرف). كما يشمل المخطط مناطق تجارية وفرص عمل، يُرجّح أن تخدم مصالح وشركات إسرائيلية، إلى جانب مؤسسات عامة مثل مدارس ومراكز صحية وحدائق، ستكون في الأساس لخدمة المستوطنين الإسرائيليين وليس السكان الفلسطينيين.

## خ. التعديلات الاستراتيجية في حدود المخطط: توسعات واستثناءات وانعكاسات حضرية

خلال المتابعة المستمرة التي يجريها المركز العربي للتخطيط البديل للأنشطة الاستيطانية، تم رصد تعديلات جوهرية على حدود استخدامات الأراضي في مخطط مستوطنة "عطاروت"، كما هو موضح في الخريطة (6). فقد توسعت المنطقة الاستيطانية نحو الجنوب الشرقي، لتشمل مساحات إضافية من الأراضي جرى تقسيمها لاحقًا، بما يدلّ على نوايا لتكثيف التطوير الحضري او انشطة تقسيم المناطق المخصصة.

وفي الوقت نفسه، جرى استبعاد ثلاث مناطق كانت مشمولة سابقًا ضمن حدود المخطط – تقع إحداها قرب الحافة الشمالية الغربية، وأخرى بمحاذاة المدرج في الوسط، وثالثة على الحد الجنوبي الشرقي. ومن اللافت أن المنطقة المستبعدة في الجنوب الشرقي تضم مبانٍ سكنية فلسطينية، ما يشير إلى تعديل استراتيجي يستهدف تجاوز هذه المباني القائمة.

من خلال المتابعة المستمرة لهذه التعديلات على حدود مخطط "عطاروت"، يسعى المركز العربي للتخطيط البديل إلى تقييم انعكاساتها المحتملة بدقة.

ويركز التحليل بشكل خاص على كيفية تأثير هذه الاستثناءات والتوسعات الاستراتيجية على ديناميكيّات التخطيط العمراني، وعلى التجمعات الفلسطينية في المناطق المجاورة، إضافة إلى أثرها في السياقات السياسية والقانونية المستقبلية.

هذه المتابعة المستمرة ستوفر وضوحًا أكبر حول التداعيات الشاملة وأهمية هذه القرارات التخطيطية الاستيطانية.

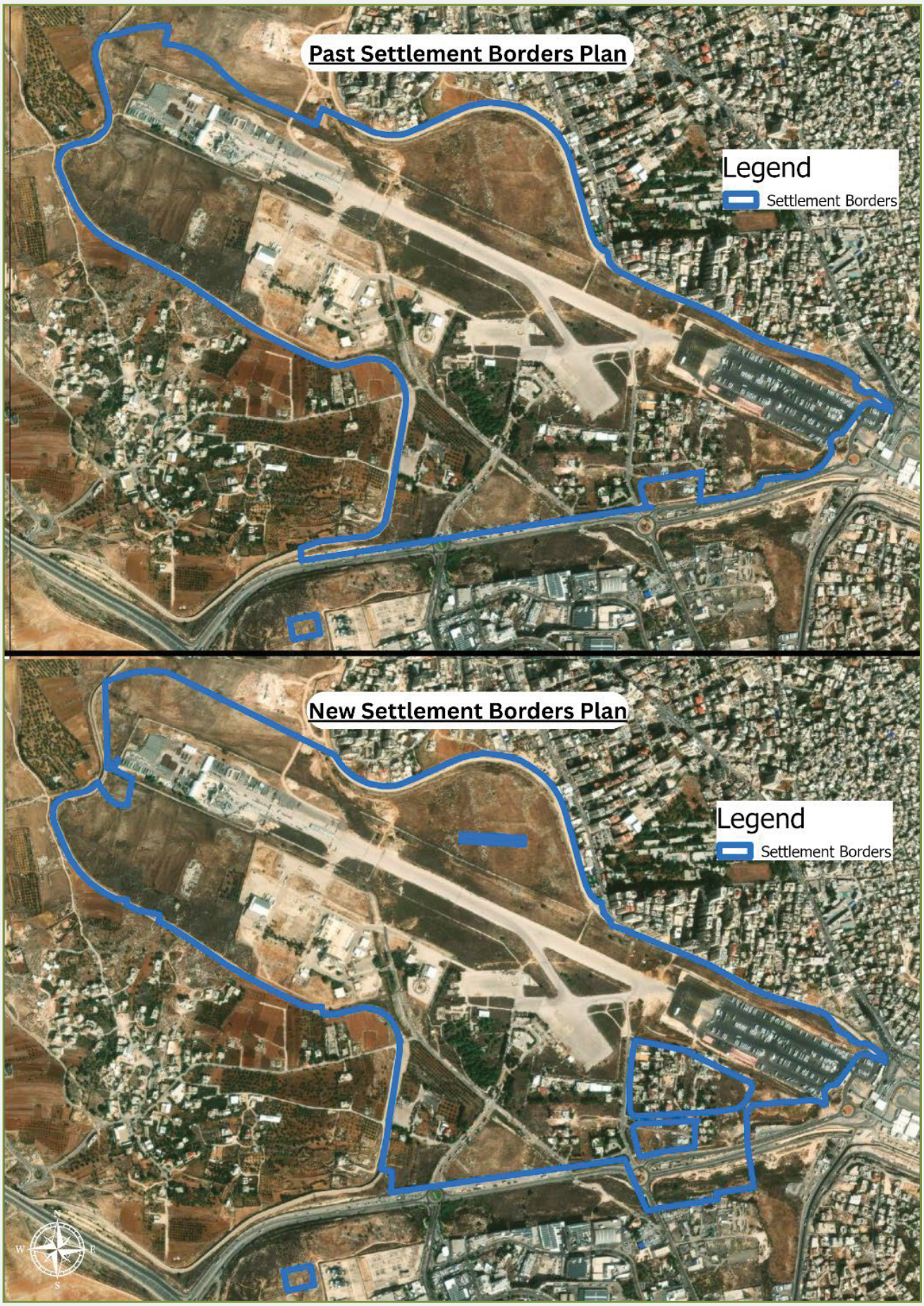


**الخريطة 7:** مقارنة بين الحدود السابقة والمستجدة لمخطط "عطاروت"

# مناقشات اللجنة اللوائية: اعتبارات أساسية واستنتاجات

يلخص هذا القسم المعلومات المستقاة من الوثائق التخطيطية الرسمية الإسرائيلية ومن اجتماع اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء منطقة القدس (كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥)، حيث نوقشت الجوانب المحورية للمخطط الاستيطاني، بما في ذلك الأمن، النزاعات على ملكية الأراضي، التلوث، والانعكاسات الديموغرافية.

## أ. التدابير الأمنية

تمثل الإجراءات الأمنية إحدى القضايا الرئيسية التي ناقشتها اللجنة، لضمان توفير أقصى حماية للمستوطنين المستقبليين. جرى استعراض الترتيبات الأمنية المنصوص عليها في وثائق مخطط "عطاروت" بتاريخ 20 كانون الثاني/يناير 2025، واعتُبرت كافية وفقاً للمعايير الإسرائيلية. خلصت اللجنة إلى أن البنية التحتية الأمنية المقترحة كافية لتأمين المستوطنة وسكانها.
إلا أن النقاش لم يتطرق إلى الانعكاسات على التجمعات الفلسطينية المجاورة. من العواقب المتوقعة لهذه الإجراءات على السكان الفلسطينيين تكثيف الوجود العسكري، انتهاك الخصوصية، توسيع أنظمة المراقبة، وفرض المزيد من القيود على حركة الفلسطينيين.
وتشمل الإجراءات الأمنية التي تم بحثها فرض قيود على مسافة البناء من حدود المستوطنة الخارجية، إضافة إلى إقامة أسوار واقية عالية وعلى مسافات ملحوظة من المباني السكنية.

## ب. التلوث والمخاوف البيئية

لطالما كانت المنطقة الصناعية "عطاروت" مصدرًا رئيسيًا للتلوث في المنطقة. وقد سلّط اجتماع اللجنة المحلية الضوء على ما يلي:

- **تلوث الهواء**

تعاني المنطقة الصناعية "عطاروت" ومحيطها الحضري من مستويات مرتفعة وخطيرة من جسيمات PM10 [2] ويعود ذلك أساسًا إلى الانبعاثات الصناعية غير المنظّمة، وحركة المرور الكثيفة، وأعمال البناء المستمرة. وقد تجاوزت القياسات بشكل متكرر الحدود الآمنة التي وضعتها منظمة الصحة العالمية، ما يشكل مخاطر جدية على صحة الجهاز التنفسي والقلب والأوعية الدموية.
القُرى الفلسطينية المجاورة مثل كفر عقب وقلنديا والرام وبيت حنينا معرضة بشكل خاص لهذه الملوثات، في ظل غياب الرقابة البيئية وحماية الصحة العامة أو أي تدابير للتخفيف. هذا التمييز في التعرض للأخطار الصحية، إلى جانب غياب استجابة رسمية اسرائيلية، يعكس سياسة إهمال ممنهجة، حيث تُوجَّه الموارد نحو خدمة المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية بينما يُهمَّش الفلسطينيون، كما يوضح الظلم البيئي الذي يؤدي إلى تدهور نوعية حياة الفلسطينيين في القدس الشرقية.
خلال اجتماع اللجنة اللوائية للتخطيط منطقة القدس، عُرضت مراجعة تفصيلية لبيانات جودة الهواء، وأظهرت تباينًا صارخًا.

2. المواد الجسيمية (PM) تشير إلى الجزيئات الدقيقة الصلبة أو السائلة العالقة في الهواء. وتشمل PM10 الجزيئات التي يبلغ قطرها 10 ميكرومتر أو أقل، وهي قادرة على اختراق الجهاز التنفسي والتسبب بمخاطر صحية جسيمة.

إذ سُجلت مستويات PM10 عالية طوال الاسبوع، وخاصة عند إحدى محطات المراقبة التي سجلت مستويات تتجاوز الحد التنظيمي (130 ميكروغرام/م$^3$) ، حيث بلغت الذروة 153 ميكروغرام/م$^3$ يوم الخميس، وانخفضت إلى 130 يوم الجمعة، ثم إلى 65 يوم السبت، نتيجة توقف عمل "المنطقة الصناعية عطاروت" خلال عطلة نهاية الأسبوع. بينما أظهرت محطات أخرى في مناطق اخرى – يُحتمل أنها تمُثل مناطق ذات تنظيم أفضل أو أقل تعرضًا -مستويات أدنى (52 يوم الأحد و61 يوم الجمعة). تشير هذه البيانات بوضوح إلى ارتباط التلوث بالنشاط الصناعي في "عطاروت"، ويؤكد الانخفاض المؤقت في عطلة نهاية الأسبوع مصدر المشكلة.

- **تلوث التربة**

الأراضي المخصصة للمخطط الاستيطاني، والتي كانت سابقًا موقعًا للمطار ومرافقه، تعاني من مستويات عالية من تلوث التربة. فقد أظهرت الفحوصات البيئية وجود تلوث كبير في أربع نقاط أخذ عينات. وكانت النتائج الأشد خطورة في موقع قرب مجرى مياه الصرف الصحي في منطقة كفر عقب، حيث وصلت نسبة الكوبالت إلى 2275.38 ميكروغرام/لتر، متجاوزة المعيار المسموح به (23.45 ميكروغرام/لتر) بمقدار 97 ضعفاً.
كما كُشف عن معادن ثقيلة أخرى بنسب مقلقة، منها المنغنيز (1864 ميكروغرام/لتر، المعيار 1.8) والثاليوم (0.78 ميكروغرام/لتر، المعيار 0.1)، إشارة إلى انحراف كبير وخطير عن المعايير البيئية. تؤكد هذه النتائج وجود مصدر للتلوث الصناعي في محيط كفر عقب والمنطقة الصناعية "عطاروت"، بما يستدعي إجراءات عاجلة للتحقيق والمعالجة لمواجهة المخاطر البيئية التي يشكلها هذا التلوث.

- **المياه ونقص الإمدادات**

لا يعالج مخطط مستوطنة "عطاروت" أزمة نقص المياه الحادة التي يعانيها الفلسطينيون في الأحياء والقرى المجاورة، بل يُعيد تخصيص الموارد المائية القائمة لصالح المستوطنين الإسرائيليين، ما يفاقم التمييز القائم.
يُعاني حي كفر عقب بشكل خاص من نقص حاد في المياه، نتيجة تزايد الطلب بسبب بسبب تدفق الفلسطينيين الساعين إلى الحفاظ على إقامتهم في القدس[3] ، بينما لم تُجرَ أي تحسينات على البنية التحتية أو توسع في الخدمات، مما يُرهق شبكة إمدادات المياه الهشة. ونتيجةً لذلك، يُعاني السكان من انقطاعات متكررة للمياه لمدد تصل إلى أربعة أو خمسة أيام متتالية، خاصة في الصيف، ويضطرون للاعتماد على صهاريج خاصة مكلفة.

3. يحمل الفلسطينيون في القدس الشرقية صفة إقامة مؤقتة بموجب السلطات الإسرائيلية، ويمكن سحبها منهم إذا فشلوا في إثبات إقامتهم المستمرة أو صلتهم الكافية بالمدينة. ونتيجة لذلك، يلجأ الفلسطينيون غالبًا إلى اتخاذ تدابير، مثل الحفاظ على ممتلكات أو إثبات وجود موثق في القدس، من أجل حماية وضعهم القانوني كـ"مقيمين".

# التقييم الشامل لمخطط مستوطنة "عطاروت"

## أ. إهمال احتياجات السكن الفلسطينية

يفشل المخطط المقترح لمستوطنة "عطاروت" في معالجة الاحتياجات السكنية الملحّة للفلسطينيين في القدس الشرقية، بل يعكس استراتيجية أوسع تسعى لإعادة تشكيل الواقع الديموغرافي والجغرافي لصالح المستوطنين الإسرائيليين. تشمل هذه الاستراتيجية تهجير التجمعات الفلسطينية من أراضيها، وإقامة مناطق سكنية إسرائيلية جديدة مكانها.
تعاني القرى والأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية أصلًا من الاكتظاظ، وضعف البنية التحتية، وضيق مساحات التوسع، نتيجة السياسات الإسرائيلية المقيدة للتخطيط. ويواصل مخطط "عطاروت" هذا النهج عبر تخصيص الأراضي والموارد للتوسع الاستيطاني دون أي حلول موازية للفلسطينيين.
إضافة إلى ذلك، فإن إقامة المستوطنة على أرض محتلة منذ 1967 يعمّق التفاوت القائم، ويزيد الضغط على التجمعات الفلسطينية المجاورة مثل بيت حنينا وقلنديا والرام، عبر الحد من وصولها إلى الأراضي والموارد، وفصلها ماديًا عن بعضها بواسطة البنية التحتية الاستيطانية والحواجز.
يواجه الفلسطينيون منذ عقود صعوبات ممنهجة في الحصول على تصاريح البناء، ما يدفعهم للبناء من دون ترخيص، الامر الذي يؤدي الى هدم المباني. في المقابل، تحصل المستوطنات – غير الشرعية بموجب القانون الدولي – على دعم كامل في التخطيط والخدمات، ما يزيد من فجوة الظروف المعيشية بين الطرفين.

## ب. الإقصاء والتفاوت الاجتماعي-الاقتصادي

يتضمن مخطط "عطاروت" مناطق تجارية ومبانٍ عامة والبنى التحتية للمواصلات، لكنها مصممة حصريًا لخدمة المستوطنين الإسرائيليين. هذا الإقصاء يعزز الفصل الاقتصادي والاجتماعي، ويمنع الفلسطينيين من الاستفادة من مشاريع التنمية في مدينتهم. يعاني الفلسطينيون أصلًا من عراقيل ممنهجة في الوصول إلى فرص العمل والمشاركة الاقتصادية في القدس الشرقية. ويساهم إنشاء مراكز تجارية جديدة تحت السيطرة الإسرائيلية في تكريس الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية، ويضعف أكثر فأكثر مكانة الفلسطينيين الاقتصادية. كما أن شبكة المواصلات المقترحة في الخطة ستعمل على تعميق الانقسام حيث ستربط فقط المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، متجاوزة الأحياء الفلسطينية، ما يحدّ من حركتهم وقدرتهم على الوصول إلى الخدمات.

## ت. الآثار البيئية والإقليمية

من شأن تطوير مستوطنة "عطاروت" أن يخلّف آثارًا بيئية خطيرة. فالتجمعات الفلسطينية تعتمد على الأراضي المفتوحة والمصادر المائية والمساحات الزراعية في المنطقة من أجل معيشتها. وسيؤدي إنشاء المستوطنة إلى تجزئة المشهد الطبيعي، وتعطيل النظم البيئية، وزيادة عزل الأحياء الفلسطينية عن بعضها البعض.
إضافة إلى ذلك، يمُثل هذا التطوير انتهاكًا للقانون الدولي، الذي يحظر نقل سكان القوة المحتلة إلى الأراضي المحتلة. ورغم الإدانات الدولية المتكررة، تواصل إسرائيل التوسع الاستيطاني في القدس الشرقية، في تقويض صارخ للمعايير القانونية والبيئية.

### ث. مصادرة الأراضي وانتهاك حقوق الملكية

أثناء مراجعة المخطط في اللجنة اللوائية، قدّم أحد ملاك الأراضي الفلسطينيين اعتراضًا على مصادرة أرضه المسجلة رسميًا (طابو) من دون استشارته. ويواجه ملاك آخرون ضمن حدود المشروع الظروف نفسها.
رغم أن السلطات وعدت بتعويضات، فإن الطابع القسري لهذه المصادرات يمثل انتهاكًا للقوانين الدولية الخاصة بحماية الملكية في الأراضي المحتلة، ويكرّس نمطًا متواصلًا من سلب الأراضي من الفلسطينيين.

### ج. الانعكاسات السياسية والإستراتيجية

يشكل مخطط "عطاروت" تهديدًا مباشرًا لإمكانية قيام القدس الشرقية كعاصمة مستقبلية لدولة فلسطينية. فالموقع الاستراتيجي بين شمال القدس الشرقية وبقية الضفة الغربية يجعله نقطة حيوية في الحفاظ على التواصل الجغرافي الفلسطيني .وتحويله إلى مستوطنة كبرى ومركز مواصلات سيعمّق التجزئة المكانية والسياسية للتجمعات الفلسطينية.
كما يُلغي المخطط الدور التاريخي لمطار قلنديا السابق، الذي كان مرفقًا أساسيًا للتنقل الفلسطيني. تحويل هذا الموقع إلى حي استيطاني خاص باليهود يقضي على أي فرصة لإعادة تشغيل المطار خدمةً للقدس الشرقية والدولة الفلسطينية المستقبلية، ويقوض التواصل والسيادة.
المخطط ليس مبادرة منفصلة، بل جزء من سياسة أشمل للسيطرة الإسرائيلية على كامل القدس الشرقية، تشمل تهجير الفلسطينيين، ومصادرة ممنهجة للأراضي، وتكريس الهيمنة الإسرائيلية عبر أدوات التخطيط الحضري.

### ح. انتهاكات القانون الدولي

ينتهك مخطط "عطاروت" عدة مبادئ قانونية دولية، منها:

- **الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية (تموز/يوليو 2024):** اعتبر وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير شرعي.
- **اتفاقية جنيف الرابعة (1949، المادة 49):** تحظر نقل سكان القوة المحتلة إلى الأراضي المحتلة.
- **قرار مجلس الأمن 2334 (2016):** يؤكد أن جميع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانونية.
- **نظام المحكمة الجنائية الدولية:** يعتبر النشاط الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة جريمة حرب محتملة.
- **لوائح لاهاي (1907):** تمنع استغلال الأرض المحتلة لمصلحة المحتل.

تزيد هذه الانتهاكات من المخاوف الاخلاقية والقانونية بشأن تنفيذ المخطط، وتؤكد الحاجة العاجلة إلى المساءلة.

# الخلاصات والدعوة إلى التحرك

يمثل مخطط مستوطنة "عطاروت" نموذجًا لسياسة التوسع الاستيطاني والهندسة الديموغرافية الإسرائيلية في القدس الشرقية. فهو يتجاهل الحقوق والاحتياجات الأساسية للسكان الفلسطينيين، بينما يدفع قدمًا بالبنية التحتية والإسكان المخصصين حصريًا للمستوطنين الإسرائيليين.

وبعيدًا عن آثاره المباشرة – مثل مصادرة الأراضي، والأضرار البيئية، والإقصاء الاقتصادي، وانعدام العدالة في السكن – يشكّل المخطط تهديدًا جسيمًا لإمكانية تحقيق حل الدولتين. عبر ترسيخ الحواجز المادية والاجتماعية، تعمل اسرائيل بصورة منهجية على تقويض مطالبة الفلسطينيين بالقدس الشرقية كعاصمة مستقبلية، ويضعف فرص الوصول إلى تسوية عادلة للصراع.

تتطلب هذه المبادرات الاستيطانية تدخلاً عاجلاً من المجتمع الدولي. فمن دون تدخل، سيؤدي استمرار التوسع الاستيطاني الإسرائيلي إلى ترسيخ واقع دائم من عدم المساواة، وتعميق التجزئة المكانية، وإلغاء أي مسارات متبقية نحو سلام عادل.

كما تبرز الحاجة الملحّة إلى تعزيز مشاركة المجتمع الفلسطيني في القدس الشرقية في مواجهة هذه المخططات عمومًا، وهذا المخطط تحديدًا. ينبغي تعبئة سكان التجمعات الفلسطينية المجاورة للمستوطنة المقترحة، مثل بيت حنينا، والانخراط مع الفاعلين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني في القدس الشرقية، لدعم جهود التصدي للخطة وضمان حق الفلسطينيين في العيش الكريم وتحقيق تطلعاتهم التنموية.

في نهاية المطاف، تشكل الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، بما فيها مخطط "عطاروت"، انتهاكات صريحة للقانون الدولي، ولقرارات الأمم المتحدة، وللاتفاقيات الموقعة سابقًا. وهي تُضعف الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام، وتعيق بشكل خطير إمكانية الوصول إلى حل عادل وقابل للتطبيق على أساس الدولتين.

وعليه، يجب على المجتمع الدولي أن يجدد التزامه بالشرعية الدولية، وأن يحمّل إسرائيل المسؤولية عن استمرار توسيع المستوطنات في الأراضي المحتلة.

المـركز العـربـي للتخطيـط البـديـل
The Arab Center for Alternative Planning
המרכז הערבי לתכנון אלטרנטיבי

HEINRICH BÖLL STIFTUNG

تـم انتـاج هـذه الوثيقـة بدعـم مـن مؤسسـة هـينرش بـل – مكتـب فلسـطين والأردن. الآراء الـواردة هنـا هي اراء المؤلـف (المؤلـفين)، وبالتـالي لا تعكـس بـالضرورة رأي مؤسسـة هـينرش بـل – مكتب فلسـطين والاردن.

المـركز العـربي للتخطيــط البديــل
The Arab Center for Alternative Planning
המרכז הערבי לתכנון אלטרנטיבי